

السجون والعقوبات في مصر العثمانية  
923 - 1213 هـ / 1517 - 1798 م

د . سميرة فهمي علي عمر  
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر  
كلية الآداب - جامعة طنطا



## السجون والعقوبات في مصر العثمانية

923 - 1213 هـ / 1517 - 1798 م

تتناول هذه الدراسة السجون والعقوبات في مصر العثمانية ( 923 - 1213 هـ / 1517-1798م ) ، وتعرضت لنظام السجون في مصر في العصر العثماني ، وركزت علي السجون في القاهرة والإسكندرية ، وبدأت بعرض مبسط عن السجون في مصر المملوكية ، وأسباب إنشائها ، ونظام الإقامة فيه والعقوبات التي كانت تفرض، وبدأت الدراسة بتعريف السجن ، وأماكن توزيعها ، والسجون الخاصة بالرجال والخاصة بالنساء وكذلك الخاصة بالباشوات والولاة ورجال الأوجاقات العسكرية ، وتناولت العقوبات التي كانت تفرض علي مرتكبي الجرائم وأسبابها .

كما اعتمد النظام العسكري العثماني على منطق القوة في إرهاب وروع أعدائه في خارج البلاد ، فإنه اعتمد على نفس المنطق في تهديد ومعاقبة أعدائه في الداخل سواء أكانوا من الولاة والحكام أو من العسكريين المتمردين أو العريان أو المدنيين من أرباب الجرائم السياسية والاجتماعية حفاظاً على أمن السلطات واستقرار النظام السياسي وتأكيداً للسيطرة على الرعية واستتباب الأمن داخل المجتمع المصري .

وكانت الحياة بسيطة في بدء الإسلام ، فلم يتخذ الناس بنياناً للسجن بالمعنى المفهوم . وإنما كان السجين يوضع في البيوت والدهليز والمسجد والخيمة . وفي عهد عمر رضى الله عنه استمر يحبس أول عهده بالحبس المتبع في زمن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) وصاحبه أبى بكر رضى الله عنه وضع السجين في المسجد والبيوت والدهاليز . ثم اشترى داراً واتخذها سجنًا دائماً .

وبقى الأمر كذلك في زمن عثمان رضى الله عنه ، فلما جاء على رضى الله عنه أحدث السجن (1) .

ومع اتساع الفتوحات الإسلامية في الشرق والغرب بعد عصر الخلفاء الراشدين، ودخلت الأمم والشعوب في الإسلام ، وكانت استجابة بعض هؤلاء لتعاليم الإسلام وأدابه بطيئة ، فازدادت المنكرات في المجتمع الإسلامي ، فكان لا بد من إحداث أقضيته للناس على قدر ما أحدثوا من الفجور ، فتوسع الحكام في اتخاذ السجن (2) .

وفى العصور التالية للعصر الإسلامي كثرت السجن وتشتعت نظراً لكثرة الجرائم والفوضى والاضطرابات وعدم استتباب الأمن ففي العصر المملوكي، تنوعت السجن بين السجن السياسية والسجون العامة فضلاً عن سجون القضاة والولاية فيما سمي بالحبوس، كذلك كانت هناك سجن النساء ، زد علي ذلك العديد من المنشآت الإدارية والتعليمية والسكنية التي استعملت في فترات معينة لتكون سجوناً سياسية وذلك في الأوقات العصيبة التي يزداد فيها أعداد المعتقلين ممن تضيق بهم السجن التقليدية أو عندما يراد إطاحة بعض الحالات بنطاق من الإخفاء والسرية حتى لا يصل إليهم أحد في مناصريهم (3) . وفى العصر العثماني كثرت عمليات السلب والنهب للأسواق والقرى وكثرة الديون والأزمات المالية . حتى الولاية والباشاوات العثمانيون أصبح ليس لديهم القدرة على دفع ما عليهم من أموال سلطانية وأموال الخزينة لا سيما في فترات ضعف الدولة العثمانية . كما كثرت في هذا العصر ثورات العريان وكثرت عمليات نهبهم وسلبهم ، وعليه توسع الحكام في هذا العصر من كثرة السجن مع استخدام السجن التي كانت موجودة من قبل في العصر المملوكي .

---

(1) حسن أبو غدة، أحكام السجن ومعاملة السجناء في الإسلام، ط 1، الكويت، 1987م، ص 279، ص 289

(2) المرجع السابق ، ص 295 .

(3) علاء رزق ، السجن والعقوبات في مصر ( عصر سلاطين المماليك )، ط 1 ، القاهرة 2002 م، ص 169 .

وقد وقع اختياري على موضوع هذا البحث لأن موضوع هام وجديد يبين كيف كانت السجون إحدى وسائل العقاب الهامة والتي كانت تتخذها الدولة كأداة فعالة للتأديب والإصلاح .

وقد اتبعت في هذه الدراسة منهجاً علمياً يعتمد على رصد البيانات من أجل تكوين إطار عام للموضوع مع التحليل والاستقصاء للأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تفسير الظواهر التاريخية واستجلاء الحقائق التي تكمن في كثير من الوثائق والمخطوطات والمراجع العربية والأجنبية .

### السجون في مصر العثمانية :-

والسجن (بالكسر) هو مكان الحبس والجمع سجون مثل فلوس ، والسجين ( بكسر مشددة ) كسكين موضع حبسي أيضاً . والسجن الشرعي هو المكان الذي يعوق فيه الشخص ويمنع من التصرف بنفسه سواء أكان في بيت أم في مسجد وينطبق هذا التعريف على ما كان معمولاً به في صدر الإسلام (1) .

وأيضاً يقصد بالسجون : وضع الفرد أو بعض الأفراد أو مجموعة كبيرة من المحكوم عليهم بعقوبة السجن أو أي عقوبة أخرى جنائية أو المتهمين في قضايا على ذمة التحقيق ، في مكان ضيق مغلق يحول بينهم وبين ممارسة عاداتهم اليومية بصورة طبيعية متعرضين فيه لمختلف صنوف الحرج والضرر والأذى لفترات زمنية غير محدودة قصراً أو طويلاً وذلك بحكم " السياسة " في كثير من الأحيان ، وبحكم الشرع أحياناً (2) .

---

(1) حسن أبو غدة، المرجع السابق ، ص 63 .

(2) علاء رزق ، المرجع السابق ، ص 30 .

أما بالنسبة لأنواع السجون في مصر العثمانية، فهي موزعة علي حسب الجريمة وعقوبتها، ومنها سجون للسياسيين وسجون للمدنيين وسجون للنساء وهي موزعة علي النحو التالي :

**سجن المقشرة<sup>(1)</sup>**: هذا السجن بجوار باب الفتوح <sup>(2)</sup> فيما بينه وبين الجامع الحاكمى كان يقشر فيه القمح ومن جملته برج من أبراج السور على يمنة الخارج من باب الفتوح<sup>(3)</sup> وأشار إليه ابن إياس في بداية العصر العثماني ، وبين أن جماعة من العثمانيين توجهوا إليها وأحرقوا بابها وأخرجوا من كان فيها من العثمانيين الذين حبسهم السلطان فيذكر في أحداث 923هـ / 1517م :

" ثم أن جماعة من العثمانية لما هرب جماعة السلطان ونهبوا الوطاق دخلوا إلى القاهرة وقد ملكوها بالسيف عنوة ، فتوجهوا جماعة من العثمانية إلى المقشرة وأحرقوا بابها وأخرجوا من كان من المحابيس وكان بها جماعة من العثمانية سجنهم السلطان لما كان بالريدانية فأطلقوهم أجمعين .... " <sup>(4)</sup> .

**سجن الديلم** : نسبة إلي حارة الديلم ( حارة خوشقدم ) <sup>(5)</sup>، ففي أحداث 923هـ / 1517م :

- 
- ( 1 ) سجن المقشرة أغلق في سنة 820هـ / 1417م بمعرفة السلطان المؤيد لكثرة الشكوى منه وفتح بدلاً منه سجن الرحبة الذي تبين عدم صلاحيته من الناحية الأمنية ، فأغلق الرحبة وأعيد فتح المقشرة حتى نهاية عصر المماليك وبداية العصر العثماني ( انظر : علاء رزق، المرجع السابق، ص 40 ، محمد بن أحمد بن إياس ، بدائع الزهور في وقائع الدهور ، تحقيق محمد مصطفى ، القاهرة ، 1961 ، ج 5 ، ص 90 ، ص 146 .
- ( 2 ) كان هناك باب الفتوح الذي أنشأه جوهر القائد ، ثم باب الفتوح الجديد الذي أنشأه أمير الجيوش بدر الجمالي ( أنظر علاء رزق ، المرجع السابق ، ص 13 ، حاشية رقم ( 22 ) ) .
- ( 3 ) علاء رزق الله ، المرجع السابق ، ص 40 .
- ( 4 ) ابن إياس ، المصدر السابق ، ج 5 ، ص 80 ، ص 90 ، ص 146 .
- ( 5 ) علاء رزق ، المرجع السابق، ص 44 ، حاشية رقم ( 8 ) .

"... أن السلطان سليم شاه قبض على جماعة من المماليك الجراكسة<sup>(1)</sup> الذين كانوا أظهروا بالأمان، كانوا في الترسيم<sup>(2)</sup> في الوكالة التي خلف مدرسة الغورى ، وكان منهم جماعة فى سجن الديلم ... " <sup>(3)</sup> وفى عام 923هـ / 1517م ، أطلق ملك الأمراء خاير بك نائب السلطان فى ذلك الحين سراح هؤلاء المماليك الجراكسة ، وكانوا نحو أربعين أو خمسين مملوكاً<sup>(4)</sup> .  
سجن الرحبة والقاعة :

نسبة الى رحبة العيد وبها الآن قسم الجمالية<sup>(5)</sup> ، و أشار إليها ابن إياس فى أحداث 922هـ / 1516م :  
" ... وكان بها جماعة من العثمانية سجنهم السلطان لما كان بالريديانية فأطلقوهم أجمعين . وأطلقوا من كان فى سجن الديلم والرحبة والقاعة أجمعين ... " <sup>(6)</sup>

---

( 1 ) جراكسة أو شراكسة وهم مماليك مصر ، وقد شكل منهم أوجاق الجراكسة ، وكان عملها الاشراف على حسن توزيع المياه والمحافظة على قنوات الري ومراقبة الزراعة ( أنظر : ليلي عبد اللطيف ، الإدارة فى مصر فى العصر العثماني، القاهرة ، 1978 ، ص 443 ، اندريه ريمون ، فصول من التاريخ الاجتماعي للقاهرة العثمانية، القاهرة ، 1974 ، ص 260 ) .

( 2 ) الترسيم : جمع ترسيم ومشتقة من الفعل ترسم ( بتشديد الراء والسين ) أى تتبع وراقب ، وهو ما يمكن أن نسميه بالحجز أو الحبس الاحتياطي أو الحبس على ذمة التحقيق حتى تثبت إدانة المتهم أو براءته . ورسم عليه ثم أفرج عنه أو مشتق منها المرسم " بضم الميم وتشديد السين " وهو الموكل إليه ( انظر ، علاء رزق ، المرجع السابق ، ص31 ، حاشية رقم ( 4 ) ) .

( 3 ) ابن إياس ، المصدر السابق ، ج5 ، ص 165 ، 205 ، 301 ، 413 ، 416 .

( 4 ) المصدر السابق ، ج 5 ، ص205 .

( 5 ) علاء رزق ، المرجع السابق ، ص44 ، حاشية رقم (7) .

( 6 ) ابن إياس ، المصدر السابق ، ج 5 ، ص 146 .

كما ذكر في أحداث 928هـ / 1522م :

"... فتوجه القاضي شرف الدين الصغير و القاضي المحتسب

إلى بيت الوالي وعرضوا

من في سجن الديلم والرحبة (1)..."

ويبدو انه كان من سجون أرباب الجرائم السياسية من العسكريين على

مختلف درجاتهم والمدنيين من عامة الناس (2) .

**سجن أبراج القلعة :** كان أيضاً مثل سجن الرحبة حيث كان من سجون

أرباب الجرائم السياسية من العسكريين على مختلف درجاتهم والمدنيين من عامة

الناس (3) ، وكان يحبس به العريان و مشايخ العريان، ومعلمي دار الضرب (4)

،والصيافة واليهود وغيرهم (5) .

ففي عام 923هـ / 1517م :

" أشيع أن حسن بن مرعى شيخ عريان البحيرة قد حضر بالأمان وكان قد

بقي له ادلال على ابن عثمان من حين تحيل على السلطان طومان باى ، وقبض

عليه ، فلما قابل ابن عثمان قبض عليه وسجنه بالبرج الذي بالقلعة وقبض على

ابن عمه صقر ، وقبض على ابن أخي الجويلى وسجنوهم في البرج... (6) "

---

( 1 ) المصدر السابق ، ج5، ص480 .

( 2 ) علاء رزق ، المرجع السابق، ص33

( 3 ) المرجع السابق ، ص33 .

( 4 ) دار الضرب : كان يتم فيها عملية سك النقود ، وكان يسميها الجبرتي بالضربخانة ، وتقوم بمهمة صهر

وتجزئة المعادن إلى أجزاء ملائمة معلومة الوزن محددة العيار مع دمجها بخاتم رسمي يغطي وجهي العملة

وحواشيها منعاً للتقليد أو التزوير ( أنظر عبد الرحمن فهمي ، النقود المتداولة أيام الجبرتي ، في كتاب (( عبد

الرحمن الجبرتي )) دراسات وبحوث ، القاهرة ، 1976 م ، ص 569 .

( 5 ) ابن إياس ، المصدر السابق ، ج 5، ص196 - 197 ، ص 235 - 236 ، 264 ، ص 301 - 322 ، ص

333 ، ص451 .

( 6 ) ابن إياس ، المصدر السابق ، ج5 ، ص196 - 197 .



وفى عام 925هـ / 1519م ، قبض ملك الأمراء خاير بك على جماعة من اليهود ومن معلمين دار العرب ومن الصيارف بسبب فساد معاملة السلطان سليم في الذهب والفضة، وألزموا بأن يردوا إلى الخزائن الشريفة مبلغ من المال وحبسوا عدة أيام في السجن بالقلعة حتى ينظر في أمرهم (1).

**سجن العرقانة :**

- (2) أشار ابن إياس إلى مكانه ، بأنه كان داخل الحوش السلطاني وكان تستخدم في بعض المراجع كلمة العرقانة بنفس معنى الترسيم (3) .
- وفى عام 924هـ / 1518م ، تم القبض على قاسم بك الشرواني نائب جده في ذلك الحين (4) فيذكر ابن إياس :
- " --- فلما طلّعوا به ( قاسم بك ) إلى القلعة بعد العصر قريب المغرب من يوم الجمعة فعرضوه على ملك الأمراء خاير بك ، فرسم بإدخاله إلى سجن العرقانة (5) " .
- وأيضاً في عام 926هـ / 1520م ، تم القبض على محمد الرشيدى الذي كان ناظر الكسوة (6)

---

( 1 ) ابن إياس، المصدر السابق ، ج 5 ، ص 301 .

( 2 ) المصدر السابق ، ج 5 ، ص 235-236 ، 322 ، 333 ، 451 .

( 3 ) عبد العزيز محمد الشناوي ، الدولة العثمانية دولة سلامية مفترى عليها ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ج 5 ، ص 57 ، حاشية رقم ( 1 ) .

( 4 ) ابن إياس ، المصدر السابق ، ج 5 ، ص 322 .

( 5 ) المصدر السابق، ج 5 ، ص 235 - 236 .

( 6 ) ناظر الكسوة : المشرف على إعداد الكسوة الشريفة ، كسوة الكعبة التي كان يحملها أمير الحاج المصري معه سنوياً ( أحمد شلبي ، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات ، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن ، القاهرة ، 1978م ، ص 183 ، حاشية رقم 446 ) .

وناظر الجوالى (1) ، فيذكر ابن إياس " ثم أن ملك الأمراء رسم بسجن الرشيدى في العرقانة التي هي داخل الحوش السلطاني " (2).

وفى عام 928هـ / 1522م قبض ملك الأمراء خاير بك على المقر الشهابى أحمد بن الجيعان وسجنه بالعرقانة وكان ملك الأمراء متحاملاً عليه في الباطن غاية التحميل على حد تعبير ابن إياس (3). و فى عام 1099هـ / 1688م :

" في ثالث عشر الجمعة ختام سنة 1099هـ ، كانت وقعة إبراهيم بك أبو شنب الفقارى مع العرب ، وراء جبل الجيوشى وقتاله لهم ، هو والصناجق والأغوات وجميع عسكر مصر ، وولاية الباشا فاستمر الحرب بينهم من صلاة الصبح إلى قبيل العصر وقتل من العرب نحو ألف ومسكوا بالحياة نحو الخمسمائة وأتوا بهم إلى الوزير ، فأمر بحبسهم في العرقانة ... " (4) .

وفى عام 1107هـ / 1695م ورد أمر بمحاسبة على باشا ( 1103 - 1107 هـ / 1692 - 1695 م ) (5) وتم محاسبته وظهر جهته من مال الخزينة ستمائة كيس (6) وقام إسماعيل باشا ( 1107 - 1109 هـ / 1695 - 1697 م )

( 1 ) ناظر الجوالى : ملتزم رسوم الجوالى المقررة علي أهل الذمة في مصر ( أنظر : ليلي عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص 440 )

( 2 ) ابن إياس ، المصدر السابق ، ج5 ، ص333 .

( 3 ) المصدر السابق ، ج5 ، ص448 .

( 4 ) أحمد شلبي ، المصدر السابق ، ص199 .

( 5 ) المصدر السابق ، ص186 ، حاشية رقم (1) .

( 6 ) كيس : وحدة عثمانية في التعامل النقدي ، استخدم خلال القرن السابع عشر ، واختلفت قيمته النقدية حسب الزمان والمكان ففي استانبول كان يتألف عادة من خمسمائة قرش ، ودعي بالكيس الرومى . أما الكيس المصري فكان يساوى ستمائة من القروش التركية . وبقي الكيس يستخدم كوحدة نقدية حتى ألغى في عام 1862م ( انظر عبد الكريم رافق ، العرب والعثمانيون ( 1516 - 1916م ) ، دمشق ، 1974م ، ص26 ، حاشية رقم ( 22 ) ، وجاء بوثائق أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة ، سجلات الديوان العالى ، سجل 1 ، مادة 191 ، ص93 ، سجل 2 ، مادة 474 ، ص301 أن الكيس المصري عبرته 25000 نصف فضة .

بالقبض على ستة أنفار من خدمه وأودعهم بسجن العرقانة (1) . وفي نفس العام السابق وضع ياسف اليهودي الملتزم بدار الضرب بسجن العرقانة (2) .  
وفي عام 1110هـ / 1698م ، كانت واقعة المغاربة من أهل تونس وفاس مع رجلاً من اتباع مصطفى كتحدا القازدوغلى ، إذ شجوا رأسه فثار عليهم أهل السوق ، فأمر الباشا بالقبض على أكثرهم وحبسهم بالعرقانة (3) .  
وكذلك في عام 1138هـ / 1725م ، قام محمد باشا ( 1133 - 1141هـ / 1720 - 1728 م ) بسجن أحمد أفندى الروزنامجى (4) مع المعلم داود صاحب العيار بالعرقانة (5) .  
وأيضاً في عام 1147هـ / 1734م ، أمر عثمان باشا ( 1146 - 1147هـ / 1733 - 1734 م ) بحبس رجل تكرررى أدعى النبوة في العرقانة ثلاثة أيام (6) .

- 
- ( 1 ) مؤلف مجهول ، أخبار النواب في دولة آل عثمان من حين استولى عليها السلطان سليم خان إلى 1126هـ / 1714م ، نسخة مصورة بمكتبة كلية الآداب بجامعة الإسكندرية تحت رقم 2380م عن النسخة المحفوظة بمكتبة الطبوبيقوى سراى باستانبول تحت رقم H . 1623 ، ورقة 47 ظهر .
- ( 2 ) الجبرتى : عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، دار الجيل ، بيروت، بدون تاريخ ، ج 1 ، ص 49 ، مؤلف مجهول، المصدر السابق ، ورقة 48 وجه وظهر .
- ( 3 ) الجبرتى ، المصدر السابق ، ج 1 ، ص 51 .
- ( 4 ) روزنامجى : رئيس ديوان الروزنامة والمشرف على أفنديتها ( انظر : ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 447 ) والروزنامة: في الفارسية روز بمعنى يوم ونامة أي الكتاب ( كتاب اليوم ) أي دفتر اليومية، وديوان الروزنامة في مصر ديوان مالي يجبي الضرائب ويتولى الانفاق على بعض جهات البر كتشغيل الكسوة، ونفقات قلاع الحجاز ومرتبات مجاوري الحرمين وبعض أعيان استانبول، وطلبة الأزهر والعتقاء والقضاه . ( انظر : احمد السعيد سليمان ، تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، القاهرة، 1979م ، ص 117 ) .
- ( 5 ) الجبرتي ، المصدر السابق ، ج 1، ص 109 .
- ( 6 ) المصدر السابق ، ج 1 ، ص 219 .

**سجن الحجره :** خصص هذا السجن للنساء ، وفي عام 923هـ / 1517م ، قام السلطان سليم بالقبض على نساء الأمراء الذين قتلوا ورسم عليهم وأرسلهم إلى بيت ناظر الخاص (1) . وقرر عليهم مالا ، فأقاموا في بيت ناظر الخاص أياماً ولم يردوا من المال شيئاً ، فنقلوا إلى بيت الدفتردار (2) ، ثم رغب أن يعاقبهم فسجن جماعة منهم في الحجره (3) .

### سجن جركس :

يبدو أن هناك بعض السجون كانت تتسب إلى أسماء الأمراء والبكوات فهناك سجن جركس الذي أشارت إليه المصادر ، ففي عام 1136هـ / 1723م ، أرسل جركس إلى محمد باشا ( 1133 - 1141هـ / 1720 - 1728 م ) قاسم بك وإبراهيم بك الفارسكوري بأنه يرسل له عبد الله بك صحبتهم بعد العشاء ، وعندما جاءوا أمر جركس بإخراج محمد بك المجنون شقيق إسماعيل بك ، وإبراهيم بك تابع الجزائر من سجن جركس وكان لهم في السجن تسعة أيام (4) .

---

( 1 ) ناظر الخاص : الناظر هو من ينظر الأموال وينفذ تصرفاتها ويرفع إليه حسابها لينظر فيه ويتأمله فيمضى ما يمضى ويرد ما يرد ، وهو مأخوذ من النظر الذي هو رأى العين ، لأنه يدير نظره في أمور ما ينظر فيه ، وناظر الخاص هو الذي ينظر في أموال السلطان ( انظر : أحمد بن على الفلقشندى ، صبح الأعشى في صناعة الانشا ، القاهرة ، 1920م ، ج5 ، ص465 ) .

( 2 ) هو كبير الإدارة المالية العثمانية وكبير الإدارة المالية في كل ولاية من الولايات العثمانية ، وكان الدفتردار في بداية العهد العثماني بمصر شخصية عثمانية يختار من بين رجال الخزانة السلطانية في استانبول ، ولكن في القرن السابع عشر سيطر الأمراء المماليك علي هذا المنصب وأصبح الدفتردار يختار من بينهم ، لا لمقدرته الفنية في الشؤون المالية بل لقوته العسكرية وجاهه ونفوذه ( انظر : ليلي عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 446 )

( 3 ) ابن إياس ، المصدر السابق ، ج5 ، ص 171 .

( 4 ) أحمد شلبي ، المصدر السابق ، ص393 .

**سجن قلعة الانكشارية (1) :** أشار إليه الجبرتي بسجن قلعة الينكجيرية في أحداث عام 1106هـ / 1694م ، إذ يقول : "ورد اغا (2) بمرسوم بمبيع متاع نذير أغا واسماعيل أغا المعتقلين وضبط أثمانها ، ما عدا الجواهر والذخائر التي اختلسوها من السرايا فأنها تبقى بأعيانها وأن يفحص عن أموالها وأماناتها وأن يسجن في قلعة الينكجيرية (3)..." وأشار إليه أحمد شلبي بسجن باب مستحفظان (4) ويبدو أنه كان مخصص لأفراد فرقة الانكشارية فقط .

**سجن الشرطة:** أشار الجبرتي إلى هذا السجن في أحداث عام 1126هـ / 1714م ، فيشير إلى مملوك محمد أغا الحلبي الذي وقف على دكان قصاب بباب زويلة (5) ليشتري منه لحماً ، فتشاجر مع حمار عثمان أوده باش (1) . فلما علم عثمان المذكور

---

(1) الانكشارية : أو الينشيرية : تركية من الكلمتين يَكُ ( yeni ) بالنون الخيشومية بمعنى جديد ، وجرى ( Gery ) بالجيم المشوبه بمعنى العسكر ، يكيجرى تعنى العسكر الجدد ( انظر أحمد السعيد سليمان ، المرجع السابق ، ص 31 ، على الشاذلي الفرا ، ذكر ما وقع بين عسكر المحروسة القاهرة ، تحقيق عبد القادر طليمان ، المجلة التاريخية ، المجلد الرابع عشر ، 1968م ، ص245 ) وهم فرقة المستحفظان وكان أفراد هذه الفرقة يكلفون بحراسة القلاع والحصون والبلاد ، وقد أتت هذه الفرقة أي الطائفة الى مصر مع السلطان سليم الأول وأقامت في القلعة وعرفت بطائفة السلطان ( انظر قانون نامة مصر ، ص 15 ، عبد الكريم رافق ، العرب والعثمانيون ، ص98 ) .

(2) أغا تركية من المصدر أعمق معناه الكبير وتقدم السن ، وقيل أنها من الكلمة الفارسية ( أقا ) وجرى العرب علي أضافة تاء إليها إذا وقعت مضافاً ، وتطلق في التركية علي الرئيس والقائد وشيخ القبيلة، وعلي الخادم الخص الذي يؤذن له بدخول غرف النساء ( انظر : أحمد السعيد ، المرجع السابق، ص 17 ) .

(3) الجبرتي ، المصدر السابق ، ج 1 ، ص 47 .

(4) أحمد شلبي ، المصدر السابق ، ص192 ، 380 .

( 5 ) باب زويلة : يقع بمدخل القاهرة ، وكان معروفاً بكونه مكان تنفيذ عقوبة الإعدام وتعليق جثث المحكوم

عليهم بالعقوبة جزاء لهم وعبرة لغيرهم (انظر علاء رزق ، المرجع السابق ، ص 145 ، حاشية رقم ( 2 ) )

( 6 ) اوده باش: من التركية " اوده " أى الفرقة ، وكان يرأس احدى فرق الانكشارية التي تقيم عادة في

أوضة ( غرفة ) وكان يرأس الأوضة باشيه موظف يسمى باش اوضه باش . ( انظر :

Holt, P.M., The Gareer of Kucuk Muhammed, 2 , 1963 , P . 277 ;

ليلي عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص191 - 192 ، حاشية رقم (2) ، اندريه ريمون ، المرجع السابق ، ص56).

بذلك أرسل أعوانه وقبضوا على ذلك المملوك وأمر عثمان بحبسه في سجن الشرطة (1) .

**سجن قصر يوسف:** يبدو أن القصور أصبحت تستخدم كسجون منذ أواخر

القرن السابع عشر ، والقرن الثامن عشر الميلاديين ، لا سيما للمسجونين الباشاوات الذين كانوا على ذمة قضايا سياسية أو مالية ، ونظراً لازدياد أعدادهم المرتبط باضطراب الأوضاع السياسية في تلك الفترة ، أصبح هناك ضرورة لاستخدام تلك القصور لاستيعاب تلك الزيادة المطردة في إطار وقوعها داخل النطاق الأمني للسلطان وهو قلعة الجبل (2) .

ففي عام 1074هـ / 1661 م ، ورد أمر بعزل إبراهيم باشا (3) ( 1071 - 1074 هـ / 1661 - 1664 م ) ومحاسبته فطلع عليه أموال سلطانية ، وعليه تم حبسه في قصر يوسف صلاح الدين (4) .

---

(1) الجبرتي ، ج 1 ، ص 57 .

(2) قلعة الجبل : كانت مقراً لحكم مصر وإدارتها منذ العصور السابقة وقد استمرت كذلك في العصر العثماني وهي بناء عظيم مرتفع يحيط به سور ضخم به عدة أبواب منها باب العزب ، باب الوزير ، باب الإنكشارية وباب الوزير سمي كذلك لأنه كان يقع قرب قصر الباشا وكان الصناجق يذهبون منه إلي الديوان العالي . ( أنظر :

Lusignan , S.L. A History of the revolt of Aly Bey against the attoman porte , London ,1783 , P.19) ;

وقد سميت قلعة الجبل بأسماء متنوعة، ميدان القلعة والميدان الأسود أوقره ميداني ومكانه اليوم ميدان صلاح الدين ويقال له المنشية (انظر : عبد الرحمن زكي، القاهرة تاريخها وآثارها، القاهرة، 1962، ص112).

(3) وكان يعرف بإبراهيم باشا الشيطان ( أنظر : أحمد شلبي ، المصدر السابق ، ص 159 ، حاشية رقم 294 ) .

(4) مؤلف مجهول ، أخبار النواب في دولة آل عثمان ، ورقة 28 وجه ) .

وأيضاً في عام 1119 هـ / 1708 م ، ورد أمر بحبس محمد باشا الرامي وبيع كل ما يملكه من متاع وملبس ، وحبس بقصر يوسف صلاح الدين (1).

و في أحداث 1132- 1133 هـ / 1720- 1721 م )

" .. كان قابجي باشا (2) اعرض خط شريف بسجن علي باشا في

قصر يوسف بعد حسابه وغلاق ما عليه ..... " (3) .

ونلاحظ منذ عام 1740 بلغ هذا القصر حالة من السوء كبيرة وتهدم بحيث لم يعد من الممكن إقامة الباشا فيه فأصبح ينزل في أحد القصور المملوكية (4).

**سجن الثغر بالإسكندرية :** كان من سجون الشرائح العسكرية من الأمراء (5)

ويذكر الجبرتي في أحداث 1197 هـ / 1780 م : " أرسل إلي محمد كاشف الألفي

ليحضر مصطفى بك من محبسه بثغر اسكندرية ..... " (6) وكثيراً ما ذكر

سجن الثغر بالوثائق بمسمى "سجن الشرع الشريف" أو "سجن الشرع" (7).

---

( 1 ) الجبرتي ، المصدر السابق ، ج 1 ، ص 45 .

( 2 ) قابجي باشا : رئيس فرقة القابجية ، والقابجي من الكلمة التركية ( قابي ) أي الباب : ألحقت بها جي أداة

النسب إلي الصنعة ، فالقابجي ( وترسم في التركية قبوجي بالباء المشربة ) . وهو البواب يحرس باب الديوان

الحكومي ويفتحة ويغلقه ويستقبل الآتين إلي الديوان ( أنظر : أحمد السعيد سليمان ، المرجع السابق، ص 162)

والقابجية مهمة أخرى فقد كانوا يوظفون في المحل الأول بصفتهم تشريفاتية في حفلات الاستقبال التي تجري

بالقصر السلطاني ( أنظر : جب وبون ، المجتمع الإسلامي والغرب ، ، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ،

القاهرة ، 1971 م ، ج2 ، ص 224 ) .

( 3 ) مصطفى بن الحاج ابراهيم تابع الامير حسن كتحدا عزبان الدمرداش ، تاريخ وقائع مصر القاهرة المحروسة ، كنانة الله

في ارضه ، نسخة محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم 4048 تاريخ،ص 261 ، وقام صلاح هريدي بتحقيقها عن دار

الكتب المصرية عام 2001 م .

( 4 ) ليلي عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص 116 ، حاشية رقم ( 7 ) .

( 5 ) علاء رزق ، المرجع السابق ، ص 32 .

( 6 ) الجبرتي ، المصدر السابق ، ج1 ، ص 581

( 7 ) دار الوثائق القومية بدار الكتب بالقاهرة ، سجلات محكمة الإسكندرية ، سجل 16 ، مادة 905، ص

334 ، مادة 1181 ، ص 431 ، مادة 1302، ص 470 . بتاريخ 977 / 1569 م ، 990 هـ / 1582 م ،

1003 هـ / 1595 م ، 1104 هـ / 1605 م . وسوف اذكر بعد ذلك المحكمة فقط.

## أنواع العقوبات وطرق تنفيذها :

العقوبة في المنظور الشرعي هي الجزء المادي أو المعنوي المفروض سلفاً لمصلحة الجماعة علي عصيان أمر الشارع مبين مقداره في الحدود والقصاص ومتروك تقديره في التعزيز لعقاب مرتكبي الجرائم ، وهي في المنظور الوضعي الجزاء الذي يقدره القانون ويوقع بأسم المجتمع تنفيذاً لحكم قضائي علي من يثبت ارتكابه للجريمة أو الجنائية <sup>(1)</sup> . أما بالنسبة لأنواع العقوبات فهي لها أنماط كثيرة ومنها : عقوبة السجن : ساءت عقوبة السجن كافة العقوبات التي شهدها العصر العثماني ، ووقعت علي كثير من المتهمين سواء أكانوا من المحكوم عليهم في قضايا جنائية أو مدنية أو شخصية أو المحكوم عليهم في قضايا سياسية أو المسجونين علي ذمة أحكام تنفيذية أخرى أو المسجونين احتياطياً علي ذمة التحقيق .

وعقوبة السجن حتى أواخر القرن الثامن عشر ظلت تأخذ مكانها بين أنواع العقوبات الأخرى في هذه الفترة، لكنها لم تتغير عما كانت عليه في العصور السابقة <sup>(2)</sup> .

وكانت هذه العقوبة المحتوي العام لسائر العقوبات لأسباب من أهمها أن السلطان الذي يتولى الحكم بالقوة تحتم عليه أن يتخذ فور ولايته إجراءً أميناً تمثل في اعتقال الأمراء الموالين للسلطان السابق والزج بهم في السجن لحين النظر في أمرهم وتحديد العقوبة النهائية فيذكر البكري في عام 932 هـ / 1517 م :

( 1 ) علاء رزق، المرجع السابق ، ص 135 - 136 .

( 2 ) حسن أبو غده ، المرجع السابق ، ص 53 .

( 3 ) محمد بن أبي السرور البكري ، نصره أهل الأيمان بدولة آل عثمان ، نسخة مصورة بحوزتي عن النسخة الأصلية المحفوظة بمعهد المخطوطات العربية تحت رقم 2132 ، ص 103 - 104 وقام محمد عمر عبد العزيز عمر بتحقيقها ونال بها درجة الدكتوراه في عام 2001 م من قسم التاريخ كلية الاداب ، جامعة الاسكندرية.



"... أن السلطان سليم رسم بأن الأمراء المسجونين من عسكر طومان باي فحضروا إلي الوطاق في أسوء حال وهم علي بغال وحمير وجمال ومشاه بغير شاشات وقيل إنهم كانوا من أكابر الأمراء فلما مثلوا بين يديه وبخهم بالكلام .... وهم علي ما قيل كانوا مائتي أمير وقيل أن سبب قتل هؤلاء الجماعة ما فعله طومان باي بجماعة السلطان سليم" (3). وهناك أسباب أخرى ومنها إفساح الطريق للعساكر حتى تخرج .

ففي أحداث 928 هـ / 1522م: "... أن ملك الأمراء رسم للوالي بأن يقبض علي جماعة من الغلمان والفلاحين والمغاربة لأجل المراكب حتى يقذفون فيها بالعساكر ، فنزل الوالي وأطلق في الناس النار، وشرع يقبض علي كل ما رآه في الرمله وفي الطريق من الغلمان والفلاحين، وكل من قبض عليه وضعه في الحديد وأرسله إلي السجن إلي أن يخرج العسكر..(1).

**عقوبة الإعدام :** تأتي عقوبة الإعدام في صورها المختلفة من أشنع العقوبات، وتنفيذ حكم الإعدام الذي تصدره السلطات التي لها الحق في ذلك كالسلطان والباشا ، ولعل وجود ( بيت الولاة ) أي مقرهم بباب زويلة ما يفسر تنفيذ حكم الإعدام علي باب زويلة (2) والإعدام له صور عديدة مثل الإعدام بالسيف ، وكانت هذه العقوبة من أشهر أنماط العقوبات التي تؤدي إلي ازهاق روح المحكوم عليه. ففي عام 923 هـ / 1517 م أمر ( السلطان سليم) بضرب أعناق الأمراء المسجونين من عسكر طومان باي (3) وفي أحداث عام 1132- 1133 هـ / 1720 - 1721 م: "...وإذا برجب باشا أحضر علي باشا من قصر يوسف أرمي عنقه تحت قصر إسماعيل باشا..(4). وأيضاً في عام 1147 هـ / 1735 م ، ظهر بالجامع الأزهر

( 1 ) ابن إياس ، المصدر السابق ، ج 5 ، ص 464 .

( 2 ) ليلي عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص 233 - 234 .

( 3 ) محمد بن أبي السرور البكري ، نصره أهل الإيمان ، ص 103 - 104 .

( 4 ) مصطفى إبراهيم ، المصدر السابق ، ص 274 .

رجل تكرر وأدعي النبوة ، واجتمع عليه الناس والعامه رجالاً ونساءً ثم طلبه الباشا فسأله فأجابه بإدعائه بأنه نبي مرسل فأمر الباشا الجلاد برمي عنقه، ثم أنزلوه إلي الرميلة<sup>(1)</sup> ومكث فيها ثلاثة أيام إلي أن أكلته الكلاب<sup>(2)</sup>. وكذلك الإعدام بالشنق، وكان تنفيذ عقوبة الإعدام بواسطة المشنقة شائعاً في أغلب الأحوال ، فشنع العثمانيون السلطان المملوكي طومان باي عند دخولهم مصر<sup>(3)</sup> . عقوبات جسدية : كان المحتسب<sup>(4)</sup> أو أمين الاحتساب يقوم بجولاته في القاهرة لمراقبة الأوزان والمقاييس والأسعار في الأسواق الرئيسية حيث تباع المواد الغذائية وكان ينزل إلي الأسواق وشوارع المدينة للتفتيش عن مخالفتي التسعيرة التي وضعها للأسعار أو من يخالفون الآداب العامة وذلك رأس موكب مهيب وكان يوقع

---

( 1 ) الرميلة : فضاء واسع خارج قلعة الجبل ، مجاور لميدان قرميدان يفصلهما باب يعرف بقرميدان، فيه تباع الإبل و الخيل وسائر الدواب، ويوجد به غالب ما يحتاج إليه الحاج من الأثاث والأمتعة وتتصب فيها أيام الموسم أراحي متعددة لتدشيش الفول يديرها الرجال بأيديهم مع كبرها ويطنن أرادب متعددة في يوم واحد فتكون هناك كميات كبيرة من الفول المدشش ، ومن هناك يكيل معظم الحجاج فولهم . كما كانت الرميلة أيضاً أهم مركز لتخزين الحبوب في القاهرة، وكان بأحيائها طائفة لشيالي الحبوب ( أنظر عبد الرحمن زكي ، المرجع السابق ، ص 249 ، أبو سالم عبد الله العياشي ، رحلة الشيخ الأمام أبي سالم العياشي ، مخطوط بمكتبة البلدية بالإسكندرية، تحت رقم 3437، ج 1 ، 155 ) .

( 2 ) أحمد شلبي ، المصدر السابق ، ص 593 ، الجبرتي ، المصدر السابق ، ج 1 ، ص 219 .

( 3 ) ابن إياس ، المصدر السابق ، ج 5 ، ص 197 .

( 4 ) الحسبة : ورثت مصر العثمانية نظام الحسبة من عصر السلطنة المملوكية ، ونظام الحسبة نظام قديم يرجع للصور الإسلامية الأولى ( أنظر ليلي عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص 235 ، وهي وظيفة جليية رفيعة الشأن وموضوعها التحدث في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . والتحدث علي المعايص والصنائع . والأخذ علي يد الخارج عن طريق الصلاح في معيشتة وصناعاته وكان يشرف عليها ناظر أو أمين يعرف بناظر الحسبة ( انظر الفلقشندي ، المصدر السابق ، ج 4 ، ص 37 ) فهو الذي كان يشرف علي أسواق القاهرة انظر:

Show, S.J. The Financial and Administrative organization and Development of ottoman Egypt , 1517 – 1798 , Princeton , 1962 , p .120).

العقوبات الجسدية علي المخالفين ،فإذا ما أنقص خبازون الخبز أو صنع خبزاً رديئاً وضبطه المحتبس كان يصادر الخبز الموجود بالحانوت ويعطيه للفقراء ويعلق (بسمر) الخباز المذنب حينئذ علي باب حانوته أحياناً من أذن واحدة وأحياناً من الأذنين لمدة اثني عشر ساعة . وإذا خالف الخباز تعليمات المحتسب مرة أخرى أنزل به عقوبة الضرب بإعطائه 200 أو 300 جلدة علي قدميه . وأحياناً علي ظهره وبعد يأمر بوضع لوحة كبيرة عريضة مثقلة بالرصاص علي كتفه وهي بفتحة لإدخال رأسه فيها ، ثم يأمره المحتسب بالسير خلال معظم الشوارع الرئيسية في القاهرة إلي أن تستنفذ قواه (1) أما بالنسبة للجزار ، فكان إذا نقص الوزن أو باع لحماً فاسداً ، وكان يفعل ذلك للمرة الأولى ، يعطي المحتسب اللحم الباقي للفقراء ويأمر بربط الجزار في مكان تسطع عليه الشمس كل يوم ثم يعلقون قطعة من اللحم الفاسد في أنفه ويتركونه في هذا الوضع حتى تنتج قطعة اللحم المعلقة الديدان وتسقط علي جسمه وبجانب هذه العقوبة يلزم بدفع غرامة نقدية (2) عقوبة التجريس (3): كانت هذه العقوبة توقع علي المخالفين للعادات والتقاليد الإسلامية، فالسلطات العثمانية لم تكن تسمح لأحد بانتهاك حرمة شهر رمضان ، ولذلك لم يكن يجرؤ أحد ، مهما كان مركزه، وسواء كان مسلماً أو غير مسلم ، علي أن يأكل أو يشرب في مكان عام في أثناء النهار طوال شهر الصيام . كان ضرب هذا الشخص أو تجريسه من الإجراءات الفورية الرادعة التي تتخذ ضده وكان التجريس عقوبة مقررة ومعترفاً بها. فكانوا يحلقون نصف لحية المذنب ونصف شاربه ، ثم يضعونه علي ظهر حمار ، ووجهه متجه إلي ذيل الحمار،

---

( 1 ) ليلي عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص 236 .

( 2 ) المرجع السابق ، ص 236 .

( 3 ) التجريس : من جرس ومعناها اللغوي التثديد والتسميع وإذاعة ما يشين المذنب ، وما زال بعض العامة في المدن، وبعض سكان الريف يقولون ((فلان جرسنا)) أي سبب لهم العار والفضيحة. ( أنظر: علاء رزق، المرجع السابق، ص 162.

ويقبض بيده علي ذنب الحمار ويعممون هذا الشخص بمصارين ذبيحة بأمعائها  
ويضعون علي كتفيه كرشها أو جلدها ، ويطوفون علي هذه الصورة المنكرة في  
الشوارع والطرقات، ورجال أشداء يصفعونه ويضربونه بالنعال، وكانوا يجمعون حوله  
الصبية يصرخون ليجتمع حوله مزيد من الناس (1) .

وكان التجريس يستخدم إذا كان المفطر مسلماً شاباً قوياً صحيح  
الجسم . وكان يطلق علي هذه العقوبة التشهير . وكان لابد أن يعقب إحدى  
هاتين العقوبتين توقيع عقوبة أخرى هي الزج به في الترسيم أي الاعتقال وكانت  
العقوبة الأخيرة تطبق علي المسلم علي حد سواء (2) .

ومن الملاحظ أن كثرة العقوبات لم تؤد إلي تحقيق الأمن المنشود  
بحسبان أنها وظفت-غالبا- في خدمة أمن الدولة دون أمن الرعية حتى صارت  
حوادث السرقة والنهب والاعتصاب لعامة المصريين في الأسواق والبيوت  
والحمامات ظاهرة اجتماعية في أواخر القرن الثامن عشر وقف حيالها أجهزة  
الأمن عاجزة عن ضبط الجناة ومعاقبتهم .

وتعددت أسباب العقوبات ما بين اسباب مالية وأجتماعية ودينية وسياسية .  
أما الأسباب المالية فيبدو أن السجون كانت الطريقة المثلي لتمويل الخزينة  
السلطانية وخزانة الدولة بالأموال الطائلة لسد حاجة الخزائن الشريفة من ناحية  
وتوفير تكاليف الأنفاق الحربي فيما يتعلق بمرتبات الأمراء والعساكر والشئون  
الإدارية الأخرى التي لا غني للجيش عنها . ففي عام 925 هـ / 1519 م :  
" ... وفيه قبض ملك الأمراء علي جماعة من اليهود من معلمين دار الضرب  
ومن الصيارف ، وسبب ذلك أن معاملة السلطان ابن عثمان في الذهب والفضة  
قد فسدت، وصارت كلها غش وزغل ، فقبض علي معلم دار الضرب وألزمه بأن

---

(1) عبد العزيز الشناوي ، المرجع السابق ، ج 1 ، ص 56 - 57 .

(2) عبد العزيز الشناوي ، المرجع السابق ، ج 1 ، ص 56 ، 57 .

يرد إلي الخزائن الشريفة مائة ألف دينار<sup>(1)</sup>، أو أن معلمين دار الضرب قاطبة يتوجهون إلي نحو اسطنبول... " (2) .

وكذلك في عام 928 هـ / 1522 م : " ----- وقع في ذلك اليوم أن شخصاً وقف إلي ملك الأمراء يقصه واشتكي فيها المقر الشهابي أحمد بن الجيعان شكوي بالغة ----- قبض عليه ملك الامراء وسجنه في مخزن عند بواب الحوش .... ثم قبض علي دوداره محمد وضربه بين يديه وسجنه بالعرقانه داخل الحوش وقرر عليه ألف دينار يوردها علي الجامكية " (3) .

ويذكر الجبرتي في أحداث 1106 هـ / 1694 م :  
" وفي حادي عشر العقدة ورد أغا بمرسوم بمبيع متاع نذير أغا واسماعيل أغا المعتقلين وضبط أثمانها ، ما عدا الجواهر والذخائر التي أختلسوها من السرايا .... وبلغ أثمان المبيعات ألفا وأربعمائة كيس ، خلاف الجواهر والذخائر فإنها جهزت مع الأموال السلطانية" (4) .

وفي عام 1127 هـ / 1715 م ، وصل قاجي باشا من استانبول وصحبته خط شريف، يتضمن تجهيز ولي باشا ( 1123 - 1126 هـ/1711-1714م) إلي الأعتاب

---

( 1 ) الدينار : كلمة مشتقة من اللفظ اللاتيني " Denarius Aureus " وهو أسم وحدة من وحدات السكة الذهبية عند الرومان . وقد عرف العرب هذه العملة الذهبية وتعاملوا بها قبل الإسلام وبعده . ويقول المقريري : أنه يزن مثقالاً من الذهب والوزن الشرعي له هو 4.25 جم وما زال لفظ الدينار يطلق علي العملة الأساسية في كثير من البلاد حتى اليوم . (انظر:حسن محمود الشافعي، العملة وتاريخها، القاهرة، 1980م ، ص 83 - 84 ) .

( 2 ) ابن إياس ، المصدر السابق ، ج 5 ، ص 301 .

( 3 ) ابن إياس ، المصدر السابق ، ج 5 ، ص 451 .

الجامكية : من الفارسية ، ( جامه ) بمعني اللباس، والجامكية في الاصطلاح الجراية الشهرية تعطي من غلة الوقف ، فهو من ناحية أجر ، ومن ناحية منحة ( أنظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص95).

( 4 ) الجبرتي ، المصدر السابق ، ج 1 ، ص 47 .

عليه ، وكاتب ديوانه وخزنده ، ومن كان يباشر أموره ، فلما قرئ الأمر ، طلبت  
العسكر تراقبها<sup>(1)</sup> لتي استحققت عليه، وهي سفرة خوتن والجداوية والخزينة، فلما  
سئل عن ذلك، تعلل بالإعسار، فعادوه إلي السجن<sup>(2)</sup> ومن الأسباب المالية  
الأخري التي كان تؤدي بالشخص إلي السجن، الديون، وما علي الأشخاص من  
أموال ، ففي أحداث 923 هـ / 1517 م :

" من الحوادث أن شخصاً من التجار الأروام كان له دين علي الزيني عبد  
القادر بن المالكي وأخيه أبي بكر بن المالكي، وذلك الدين نحو خمسة آلاف  
دينار وقيل عشرة آلاف دينار، فكان كلما طالبها يمطلاه ..... فشكاهما من  
عند الدفتردار ..... فحنق منهما الدفتردار وأمر بسجن عبد القادر بن المالكي  
وأخيه أبي بكر ، فسجنا في سجن الديلم.... " (5) (3).

في عام 927 هـ / 1521 م ، غضب ملك الأمراء من الشيخ عبد المجيد ابن  
الطريني بسبب ما عليه من أقساط ، وعدم أعطائه لأصحاب الديون شيئاً مما  
قسط عليه، وأمر بإرساله إلي سجن الديلم<sup>(4)</sup> .

في عام 977 هـ / 1569 م ، اعتقل خضر بن علي بن عمران الهواجي، بسبب  
ما عليه من ثمن ناقة لدهيش بن عيسي بن مهنا الهواري، وكان يقدر هذا المبلغ  
بتسعة ذهب جديدة ونصف دينار<sup>(1)</sup> .

---

(1) أحمد شلبي ، المصدر السابق ، ص 272 .

(2) ابن اياس ، المصدر السابق ، ج 5 ، ص 180 .

(3) ابن اياس ، المصدر السابق ، ج 5 ، ص 413 .

(1) سجلات محكمة الإسكندرية ، سجل 13، مادة 793 ، ص 274 . بتاريخ 977 هـ / 1569 م.

وفي عام 990 هـ / 1582 م ، سجن حميدان بن عمر بن حميدان علي أربع دنانير باقية ثمن جمل كان عليه لرزق بن أبو القاسم<sup>(3)</sup>

وفي عام 1003 هـ / 1595 م ، سجن علي بن أحمد المعروف بإبن غراب القصاب بسبب ما عليه للحاج خير الدين ابن مصطفى القصاب من ثمن ثلاثين جلد بقري، دفع منها ثمن سبعة جلود بقري<sup>(3)</sup> .

وفي عام 1014 هـ / 1605 م ، اعتقل سالم بن محمد نجم القصاب بسجن الشرع الشريف بسبب ما في ذمته لسليمان بن محمد القصاب من مبلغ يقدر بمائة نصف واثنان وثلاثون نصف باقي ثمن بقر أبتاعها له<sup>(4)</sup> .

وفي العام نفسه ، أعتقل علي البدوي الجوشني بسجن الشرع الشريف بسبب ضمانه الشرعي لذمة كلاً من إبراهيم وأبو سعده وعثمان البدوي في ثمن ثلاث غراير قمح وربع كبير بالكيل الكبير في ذمة كل منهم لعمر ابن الشيخ محمد سويدان التروجي . ولما سئل عن ذلك أجاب بالاعتراف بالضمان في القدر المذكور ، وأمر بدفع ثمن القمح فلم يدفع فسجن<sup>(5)</sup> .

وفي عام 1079 هـ / 1669 م ، طولب أحمد كتحدا<sup>(1)</sup> بمبلغ ألف ومائتين كيس، لأنه كان عرض يطلب الباشوية ومنصب مصر ، وألتزم بدفع ذلك ولكنه لم يتمكن، فسجن وهرب من السجن<sup>(3)</sup> .

وفي عام 1107 هـ / 1695 م ، عمل الباشا ديواناً ، وطلب من الروزنامجي أن يخبره بالأموال الديوانية الباقية علي الأمراء، فبين له أنه باقي عند إبراهيم بك خمسة وثمانين كيس ، أورد منها خمسة عشر كيساً والباقي جهته وهي

---

( 2 ) سجلات محكمة الإسكندرية، سجل 18، مادة 108، ص 35 . بتاريخ 990 هـ / 1582 م .

( 3 ) سجلات محكمة الإسكندرية، سجل 16، مادة 905، ص 334. بتاريخ 1003 هـ / 1595 م .

( 4 ) سجلات محكمة الإسكندرية، سجل 16، مادة 1181، ص 431. بتاريخ 1014 هـ / 1605 م .

( 5 ) سجلات محكمة الإسكندرية، سجل 16 ،مادة 16، مادة 1302، ص 470.

( 1 ) مؤلف مجهول ، المصدر السابق ، ورقة 32 وجه .

سبعون كيساً ، فأمر الباشا بحضوره ، ولكن إبراهيم بك طلب منه أن يمنحه مهلة للدفع ، فأمر الباشا بوضعه في العرقانه (3) .

وفي عام 1109 هـ / 1697 م ، أمر الباشا بارسال ايوب بك أمير الحج آنذاك إلي العرقانه بسبب ما عليه من مال لرجل من عتقاء إبراهيم بك ذو الفقار فكان لهذا الرجل باقية ثمن ذخيرة ، كتبت علي أيوب بك عندما لبس إمارة الحج التي في بندر الحجاز (4) .

وأيضاً في عام 1138 هـ / 1726 م ، أمر محمد الباشا ( 1138 - 1141 هـ / 1726 - 1728 م ) بالقبض علي أحمد أفندي الروزنامجي بسبب المال المطلوب منه وأرسله إلي العرقانه (5). وقد يكون من الأسباب المالية هو تجاهل الشخص أموال الغير ففي عام 927 هـ / 1521 م :

" وفيه وقع كايئة للوكلاء الذين بالمدرسة الصالحية ، وكان سبب ذلك أن شخصاً من الوكلاء يقال له الأزهري توكل علي شخص يهودي في شغل ، فأخذ منه في ذلك الشغل أربعين ديناراً ، وقيل خمسين ديناراً ، فلما بلغ المحضر الذي في المدرسة.... طلب علي الأزهري وسأله عن ذلك ، فأنكسر .... فأرسلهم الوالي إلي سجن الديلم ، فسجنوا به (1) " . وأيضاً كان يرتبط بالأسباب المالية محاسبة الباشا التي كانت في كثير من الأحيان تؤدي بكثير بالباشاوات إلي الحبس ، ففي عام 1074 هـ / 1664 م ، حوسب إبراهيم باشا ( 1071 - 1074 هـ / 1660 - 1663 م ) ، وظهرت عليه أموال سلطانية ، فحبس في قصر يوسف (2) .

---

(2) أحمد شلبي ، المصدر السابق ، ص 194 .

(3) المصدر السابق ، ص 201 .

(1) ابن اياس ، المصدر السابق ، ج 5 ، ص 416 .

(2) مؤلف مجهول ، المصدر السابق ، ورقة 28 وجه .



وفي عام 1119 هـ / 1707 م ، ورد أمر بحبس محمد باشا الرامي ( 1116 - 1117 هـ / 1704 - 1705 م ) وبيع كامل ما يملكه من متاع وملبوس وغيره، وحبس بقصر يوسف صلاح الدين<sup>(3)</sup> .

وفي نفس العام السابق ، ورد أمر بعزل علي باشا ( 1118 - 1119 هـ / 1706 - 1707 م ) واستخلاص ما عليه من الديون إلي تجار استانبول، وحبس علي باشا وبيعت موجوداته<sup>(4)</sup>

وفي عهد رجب باشا ( 1132 - 1133 هـ / 1720 - 1721 م ) عرض قابجي باشا خط شريف بسجن علي باشا في قصر يوسف بعد حسابه وإغلاق ما عليه ، وضبط ماله<sup>(5)</sup> .

وبالنسبة للأسباب الاجتماعية فمنها ما يتعلق بالدعارة ، فيذكر ابن اياس في أحداث 926 هـ / 1520 م :

" وفيه وقع من الحوادث الشنيعة أن امرأة مسلمة كُبت مع شخص يهودي، فلما شاع أمرها قبض علي اليهودي وعلي المرأة وعلي المكاري الذي أركب المرأة ، وقبض علي شخص اسكافي الذي كان واسطة بين اليهودي وبين الأمراء ، فلما رُفع أمرهم إلي ملك الأمراء ، ضرب الاسكافي بالفارغ و المكاري و سجن المرأة بالحجرة وسجن

اليهودي في سجن الديلم ... " (1)

وقد يسجن الأشخاص بسبب المشاجرات فيما بينهم ففي عام 1120 هـ / 1709 م وقف مملوك لرجل يسمى محمد أغا الحلبي علي دكان قصاب بباب

( 3 ) الجبرتي ، المصدر السابق ، ج 1 ، ص 54 .

( 4 ) المصدر السابق ، ج 1 ، ص 55 .

( 5 ) مصطفى إبراهيم ، المصدر السابق ، ص 261 .

( 1 ) ابن اياس ، المصدر السابق ، ج 5 ، ص 331-332 .

زويلة ليشتري منه لحماً ، فتشاجر مع حمار عثمان أودوياش البوابة فلما علم عثمان بذلك ، أرسل أعوانه وقبضوا علي ذلك المملوك ، وأمر بحبسه في سجن الشرطة<sup>(2)</sup> .

و أيضاً في عام 1213هـ/1798م، وقعت حادثة جزئية، وهو أن رجلاً صرافاً بجوار حارة الجوانية وقع من لفظه أنه قال السيد أحمد البدوي بالشرق والسيد إبراهيم الدسوقي بالغرب يقتلان كل من يمر عليهما من النصارى الشوام فجأوبه البعض وأسمعه قبيح القول ووقع بينهما التشاجر، وقبض علي الصيرفي وحبس وسمر حانوته<sup>(3)</sup> .

ومن الأسباب الاجتماعية التي تؤدي إلي الحبس عدم قدرة الشخص علي دفع مؤخر الصداق، ففي عام 1136 هـ / 1724 م أمر القاضي بسجن خازندار علي باشا بسبب تعسره في دفع مؤخر الصداق لزوجته ، وأمر بعدم الإفراج عنه إلي أن يدفع ما عليه<sup>(4)</sup> .

أما الأسباب الدينية فكانت المخالفات للعادات والتقاليد الإسلامية يؤدي إلي العقوبة، فالسلطات العثمانية لم تكن تسمح لأحد بانتهاك حرمة شهر رمضان ولذلك لم يكن يجزؤ أحد ، مهما كان مركزه ، وسواء كان مسلماً أو غير مسلم علي أن يأكل أو يشرب في مكان عام في أثناء النهار طوال شهر الصيام كان ضرب هذا الشخص أو تجريمه من الإجراءات الفورية الرادعة، وكان يعقب عقوبة التجريس عقوبة أخري هي الزج في الترسيم أي الاعتقال<sup>(1)</sup> .

وفي عام 1110 هـ / 1698 م ، كانت واقعة المغاربة من أهل تونس وفاس وذلك أن من عادتهم أن يحملوا كسوة الكعبة التي تحمل كل سنة للبيت الحرام

---

( 2 ) أحمد شلبي ، المصدر السابق ، ص 217 ، الجبرتي ، المصدر السابق ، ج 1 ، ص 57 .

( 3 ) الجبرتي ، المصدر السابق ، ج 1 ، ص 212 .

( 4 ) أحمد شلبي ، المصدر السابق ، ص 380 .

( 1 ) عبد العزيز الشناوي ، الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترية عليها ، ج 1 ، ص 57 .

ويمرون بها في وسط القاهرة وتحمل المغاربة جانباً منها للتبرك لها ، ويضربون كل من رأوه يشرب الدخان في طريق مرورهم فرأوا رجلاً من أتباع مصطفى كتحدا القازدوغلي ، فكسروا أنبوتته وتشاجروا معه ، وكان في مقدمتهم طائفة منهم متسلحون ، وزاد التشاجر وأتسعت القضية وقام عليهم أهل السوق ، وحضر أوده باشه البوابه وقبض علي أكثرهم ، وطلع بهم إلي الباشا ، فأمر بسجنهم بالعرقانه (2)

وفي عام 1147 هـ / 1735م ، أدعي رجل تكرروري النبوة ، واخذ ينادي بأنه نبي مرسل ، وأرسل إلي المارستان ، واجتمع عليه الناس والعامه رجالاً ونساء ثم أنهم أخفوه عن أعين الناس ، ثم أمر الباشا بحبسه في العرقانه ثلاثة أيام (3) وبالنسبة للأسباب السياسية فبدأت بتخلص السلطان سليم الأول من السلطان المملوك طومان عام 923هـ / 1517م ، وهو الذي رفض التبعية للسلطان العثماني . مما أضطر الأخير إلي الدخول إلي مصر للانتقام منه .

وتم القبض عليه ووضع في السجن ثم أنتهي أمره بأعدامه علي باب زويلة (1). وفي عام 926 هـ / 1520 م ، هرب شمس الدين محمد الرشيدي من ملك الأمراء إلي قطيا ، فقبض عليه نائب قطيا وسلمه لملك الأمراء فوضعه في العرقانه فيذكر ابن اياس :

" ومن الوقائع كايئة شمس الدين محمد الرشيدي، الذي كان ناظر الكسوة وناظر الجوالي وغير ذلك من الأنظار ..... قبض عليه نائب قطيا وعلي الهجان الذي كان صحبته، وقال له : أمعك مرسوم ملك الأمراء، فقال : إنما رسم لي مشافاه ، فضيق عليه نائب قطيا فأعترف الرشيدي أنه خرج هارياً من ملك الأمراء ، فقبض نائب قطيا علي الرشيدي ووضعه في الحديد ، وأشبع أنه شنق الهجان هناك ، وأرسل الرشيدي في

(2) مؤلف مجهول، المصدر السابق، ورقه 52 وجه، ورقه 52 ظهر ؛ الجبرتي، المصدر السابق، ج1، ص 51 .

(3) الجبرتي ، المصدر السابق ، ج 1 ، ص 219 .

الحديد إلي ملك الأمراء ، فلما وقف بين يديه وبخه بالكلام ، وقال له : أنت قصدت أن تتوجه إلي الخندكار وتشكوني له ؟ ثم أن ملك الأمراء رسم بسجن الرشيدي في العرقانه<sup>(2)</sup> .

وفي عام 1122 هـ / 1710م، بسبب الصراعات بين الأوجاقات العسكرية، قتل نقيب الأشراف<sup>(3)</sup> ، وحبس الشريف أحمد باش جاويش الأشراف ، وهو الذي أنزله بمنزله واتفق الاشراف علي أن يجعلوا الشريف محمد كتحذا العزب . فيذكر أحمد شلبي في هذا الصدد : " في يوم الخميس سادس جماد أول سنة 1122 ورد من الديار الرومية نقيب للأشراف، يسمى عبد القادر أفندي<sup>(3)</sup>، فأستقبله الاشراف ، وأنزلوه بمنزل الشريف أحمد باش جاويش الاشراف بن السيد عمر الخشاب ببولاق. فعملوا له في ذلك اليوم سماطاً ، فأكله، وبات تلك الليلة ، ثم أنهم دخلوا صبيحة اليوم ليقيموه ، وأتوا له بالفطور ، فرأوه مدبوحاً في فراشه ، ولم يعلم من ذبحه، فاخذ الاشراف باش جاويش ، وحبسوه في العرقانه واتفق الاشراف علي أن يجعلوا الشريف محمد كتحذا العزب<sup>(1)</sup> .

وتبيننا من هذه الدراسة اعتماد النظام العثماني علي استخدام سياسة الردع والإرهاب مع مرتكبي الجرائم الاجتماعية والسياسية والدينية من السراق واللصوص والمناسر وقطاع الطرق من العربان ومخالفى الأوضاع والقوانين وذلك علي أساس أن الأمن هو الوسيلة الفعالة لتحقيق الاستقرار . كما أعتمد أيضاً علي نفس المنطق في معاقبة أرباب الجرائم السياسية من الأمراء والمماليك والولاة العثمانيين وغيرهم من أرباب المعارضة للسلطان العثماني .

---

(1) ابن اياس ، المصدر السابق ، ص 333 .

(2) نقيب الأشراف: أسس هذا المنصب في عهد السلطان بيازيد الثاني ( 1481 - 1512 م ) وكان السلطان يعين النقيب من بين كبار الأشراف وكان لهؤلاء أهمية خاصة بسبب أنتسابهم إلي الرسول ( صلى الله عليه وسلم ) و قد تميز الإشراف بلبس العمامة الخضراء ( انظر: ليلي عبد اللطيف، المرجع السابق ، ص 113 )

( 3 ) أفندي كلمة تركية تعني المولي ، السيد ، الخواجه ، القارئ ، ويشترط في الأفندي العلم (انظر: ليلي عبد اللطيف، المرجع السابق ، ص 438 )

( 1 ) أحمد شلبي ، المصدر السابق ، ص 227 .

ووضح من هذه الدراسة أيضاً ، تنوع السجون ، بين سجون للرجال وسجون للنساء ، وسجون للولاة والباشاوات العثمانيين ، وسجون لرجال الفرق العسكرية ، أضف إلي ذلك العديد من المنشآت الإدارية والسكنية والقصور والقلاع التي استعملت في العصر العثماني كسجون.

كما يظهر من هذه الدراسة تنوع العقوبات من سجن واعتقال ونفي وجلد وتجريس وإعدام وشنق ، وكذلك أسباب هذه العقوبات التي تتنوع ما بين أسباب اجتماعية ومالية وسياسية وغير ذلك . وكيف كانت تطبق بعض العقوبات الصارمة علي بعض الأشخاص، وعلي كثير من الباشاوات والولاة العثمانيين ورجال الفرق العسكرية .

والخلاصة أن السجون وغيرها من وسائل العقاب كانت أداة فعالة للتأديب والإصلاح والزجر والردع لكل العناصر الإجرامية في منظور الدولة أو في منظور الشرع تحقيقاً لأمن الدولة وأمن الرعية وإن كانت خدمت أمن الدولة أكثر من الرعية .

## المصادر و المراجع

أولاً : الوثائق غير المنشورة :

1 - دار الوثائق القومية بدار الكتب بالقاهرة .

أ - سجلات الديوان العالي . وقد اشترت اليها في متن البحث.

ب - سجلات محكمة الصالحية النجمية . وقد اشترت اليها في متن البحث.

ج - سجلات محكمة الإسكندرية . وقد اشترت اليها في متن البحث.

ثانياً : قانون نامة مصر :

نسخة مترجمه إلي العربية عثرت عليها من د / عبد الرحيم عبد الرحمن عبد

الرحيم . هذا القانون ترجمة الدكتور / أحمد فؤاد متولي ، بعنوان قانون نامة

مصر، القاهرة ، 1986 م .

### ثالثاً : المخطوطات :

- 1- أبو سالم عبد الله ابن محمد بن أبي بكر العياشي :-  
رحلة الشيخ الأمام أبي سالم العياشي ، مخطوط بمكتبة البلدية بالإسكندرية ، تحت رقم 3437 ج .
  - 2 - محمد بن أبي السرور البكري الصديقي :-  
نصرة أهل الإيمان بدولة آل عثمان ، نسخة مصورة بحوزتي عن النسخة الأصلية المحفوظة بمعهد المخطوطات العربية - جامعة الدول العربية - تحت رقم 2132، قام محمد عمر عبد العزيز عمر بتحقيقها ونال بها درجة الدكتوراة في عام 2001 م .
  - 3 - مصطفى بن الحاج إبراهيم تابع الأمير حسن كتحدا عزيان الدمرداش .  
تاريخ وقائع مصر القاهرة ، نسخة محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم 4048 تاريخ . قام صلاح أحمد هريدي بتحقيقها في طبعتي 1989 م، دار المعرفة بالإسكندرية، ودار الكتب المصرية عام 2001 م .
  - 4- مؤلف مجهول :  
أخبار النواب في دولة آل عثمان من حين استولي عليها السلطان سليم خان إلي 1126هـ / 1714 م نسخة مصورة بمكتبة كلية الآداب بجامعة الإسكندرية تحت رقم 2380م عن النسخة المحفوظة بمكتبة الطوبوقويسراي باستنبول تحت رقم H.1623 .
- رابعاً : المصادر المنشورة :
- 1- أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي :  
صبح الأعشى في صناعة الأنشا ، القاهرة ، 1338هـ / 1920 م .
  - 2 - أحمد شلبي عبد الغني :  
أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات ، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، القاهرة ، 1978 م .

- 3 - عبد الرحمن الجبرتي :  
عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، 4 أجزاء ، بيروت ، بدون تاريخ.
- 4 - محمد بن أحمد ابن إياس :  
بدائع الزهور في وقائع الدهور ، تحقيق محمد مصطفى ، الجزء الخامس ، القاهرة ،  
1961 م .
- خامساً : المراجع العربية :
  - 1 - أحمد السعيد سليمان :  
تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل ، القاهرة ، 1979 م .
  - 2- أحمد عزت عبد الكريم وآخرون :  
عبد الرحمن الجبرتي ، دراسات وبحوث ، القاهرة ، 1976 م .
  - 3 - أندريه ريمون : فصول من التاريخ الاجتماعي للقاهرة العثمانية ، القاهرة ، 1974
  - 4 - حسن أبو غدة : أحكام السجن ومعاملة السجناء في الإسلام ، ج 1 ، الكويت ، 1987 م
  - 5 - حسن محمود الشافعي : العملة وتاريخها ، القاهرة ، 1980 م .
  - 6 - عبد الرحمن زكي :  
القاهرة تاريخها وآثارها ( 969 - 1825 ) ، من جوهر القائد إلي الجبرتي المؤرخ ،  
القاهرة ، 1386 هـ / 1966 م .
  - 7 - عبد العزيز الشناوي :  
الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترية عليها ، الجزء الأول ، القاهرة ، بدون تاريخ .
  - 8 - عبد الكريم رافق : العرب والعثمانيون ( 1516 - 1916 م ) ، دمشق ، 1974
  - 9 - علاء طه رزق :  
السجون والعقوبات في مصر ( عصر سلاطين المماليك ) ، القاهرة ، 2002 م
  - 10 - ليلي عبد اللطيف أحمد : الإدارة في مصر في العصر العثماني ، القاهرة ، 1978 م
  - 11 - محمد مختار :

التوفيقات الإلهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنيين الأفرنكية والقبطية ، بولاق،  
1311 هـ .

12 - هاملتون جب - هارولد بوون :

المجتمع الإسلامي والغرب ، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، القاهرة ، 1971 م .  
سادساً : المراجع الأجنبية :

1 - Holt, P.M., The Gareer of Kucuk Muhammed, B.S.O.A.S, XXVI, 2 , 1963 .

2 - Lusignan , S.L. A History of the Revolt of Aly Bey against the attoman porte , London , 1783 .

3- Shaw, S. , J. , The Financial and Administrative organization and development of attoman Egypt , 1517-1798 , Princeton, N. J. , 1962.

سابعاً : الدوريات العربية :

1 - علي بن محمد الشاذلي الفرا :

ذكر ما وقع بين عسكر مصر المحروسة ، القاهرة ، تحقيق عبد القادر أحمد  
طليمات، المجلة التاريخية، المجلد الرابع عشر، 1968 م .